مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال
ISSN 2335-1187
المجلد 04 / العـــدد: 01 (2015)
بعض أعمال الملتقى الدولي الخامس : المقاولاتية النسوية، الأهمية، الفرص و العقبات، 28-29-30 أفريل 2014

النية المقاولاتية النســـوية (نشأتها، دوافـــعها و تحفـــيزها)، و برامج الدولة الجزائرية في استثمارها

الاسم و اللقب : قريد عمر
الرتبة العلمية : أستاذ مساعد أ
البريد الالكتروني :gueridomar@yahoo.fr
الجامعة : جامعة محمد خيضر بسكرة

الاسم و اللقب : بوبكر ياسين
الرتبة العلمية : طالب سنة أولى دكتوراه علوم
البريد الالكتروني :yacin_84@yahoo.co.uk
الجامعة : جامعة محمد خيضر بسكرة

المخلص

– تزايد مؤخرا اهتمام الكتاب و الباحثين بالمقاولتية النسوية، وهذا نظرا لما لها أثر على تنمية اقتصاديات الدول في عدة جوانب، و كذلك لما لها أثر على المستوى الاجتماعي من ناحية إمكانية إمتصاص البطالة و توفير مناصب شغل للغير، و لم يتوقف الكتاب عند هذه النقطة، بل سعوا إلى دراسة هذه الظاهرة من عدة جوانب لإعطاء صورة أوضح لها، فالنية المقاولتية النسوية هي واحدة مما تناوله هؤلاء الإقتصاديون، انطلاقا من الفكرة و وصولا بالنشأة و مرورا بالدوافع و العقبات، فللمرأة دوافعها في الإقدام على المقاولتية قد تختلف من مرأة إلى اخرى، و و قوته قد يختلف من ظرف لأخر، و تحفيزه قد يختلف من بيئة لأخرى، فالسؤال الذي نريد الإجابة عنه في مداخلتنا هو تفسير النية المقاولتية النسوية، و كيف للمراة أن تفكر ثم تقرر أخذ و تبني مقاولتية على أرض الواقع ثم نحاول الاجابة عن مجهودات الدولة في تحويل هذه النية الى أرض الواقع و هل لها برامج فعلية لذلك؟

الكلمات المفتاحية: المقاولتية النسوية، النية المقاولتية، نماذج تفسير النية المقاولتية.

Résumé / Abstract

- Women entrepreneurship has being taken the attention of the writers, and this refer to what it has already given as consequences for Economic Development and society, because it could be a good substitute for the real job that some people could not get, and It could create some job offers to others, and for this importance, economists have tried to explain the women entrepreneurship intention, and have tried to answer the question "Why / how" the women have made the entrepreneurship intention? And their job was between two edges "Idea" and "Move" and explaining the motives/obstacles between both , also they have studied the major circumstances those could drive women toward entrepreneurship and as a result, they have given an explanation for the power of motivation and it's affection on intention, and our paper is not that far, and what we want to study also is "how the women entrepreneurship takes place? " and is there a real government job toward this survival intention to turn it into fact and if that have motivated the women entrepreneurship indeed?

Key words:Women entreupreuneurship, entreupreuneurship intention, intentin models

المقدمة:

حازت المقاولاتية النسوية على جذب كبير للأنظار و اهتمام متنامي في السنوات الأخيرة، و بالرغم من هذا الاهتمام فهي لا زالت تحضى بنوع من قلة الشيوع و الألفة و القبول بين عامة الناس في بعض المناطق و الدول خاصة في دول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط، إلا ان المتتبع لتطور هذه الظاهرة يستطيع رسم منحنى تصاعدي لها تختلف عن الصورة النمطية المتعارف عليها من قبل، بل و استطاعت المرأة المقاولتية أن تتعدى فكرة المشاركة في الاقتصاد و نموه إلى فكرة التنويع في مشاريع المقاولاتية و تعبيد طريق جديد و فعال للتعبير و فرض نفسها في المجتمع، و لا يختلف اثنان على أن هذه الخطوة لم يفرش لها بالورود، بل اصطدمت بين مد و جزر لكي تصل الى ما هي عليه الآن، مرورا بالكثير من العقبات و الصعوبات التي قللت من عدد الواصلين لشاطئ الأمان، و كانت هذه العقبات على المستوى الجزئي و الكلي كذلك، و بالرغم أنه من غير العدل أن تقارن المرأة المقاولتية بالرجل المقاول (إحصائيا، مردودا و استمرارية) لأنه ببساطة لم يتوفر لهما نفس المقومات و البيئة، إلا انه لم يتوقف الكتاب بما في ذلك البنك الدولي إلى إجراء المقارنة بين النسوة المقاولتية مع نفسها بين مختلف الفترارت الزمنية و المناطق حسب اختلاف التقاليد و المعتقدات و غيرها من الأسباب و كذا بين النسوة المقاولتية و الرجل المقاول، و يفهم من هذا الكلام على أن الظاهرة أصبح لها أهمية من ذي قبل و أعطيت ذا شان لا يستهان به، و كل هذه الحيثيات تدعونا لطرح التساؤل التالي:

"كيف تنشأ النية المقاولتية النسوية انطلاقا من الفكرة، مرورا الدوافع و وصولا إلى التحرك، و هل للدولة الجزائرية برامج منظمة و مسطرة لتجسيد هذه النوايا؟"

ومن خلال التساؤل الرئيسي، تتفرع لنا مجموعة من التساؤلات الجزئية كالآتي:

1- ما هي العوامل التي تؤثر على المرأة المقاولتية في مجتمعنا؟

2- ما هي أهم نماذج تفسير النية المقاولتية ؟

3- هل للدولة الجزائرية برامج مسطرة لتجسيد النية المقاولتية النسوية و تحويلها إلى أرض الواقع؟

تقسيم محاور الورقة البحثية:

أولا: تقديم المقاولاتية النسوية

ثانيا: النماذج المفسرة لنشأة النية المقاولتية النسوية

ثالثا: دور الدولة و أجهزتها في إنشاء و دعم المقاولاتية النسوية

أولا: تقديم المقاولاية النسوية:

أ-**تعريف المقاولاتية النسوية:** إذا أردنا تعريف **المرأة المقاولة** فهو لا يختلف عن التعريف الذي أعطي للمقاول الرجل .ونظرا لتعدد التعريفات التي أعطيت للمقاول فيمكن تعريف المرأة المقاولة بأنها " :المرأة التي تكون لوحدها أو برفقة شريك أو عدة شركاء، وقامت [1]بتأسيس أو شراء أو ورثت مؤسسة، حيث تتحمل مسؤولياتها المالية، الإدارية والاجتماعية، وهي تساهم يوميا في تسييرها الجاري ، كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة ." وأصبح معروفا حاليا، وفي العالم أجمع، أنه لا يمكن تحقيق التقدم والتطور بإقصاء المرأة التي تمثل نصف المجتمع .وقد تم الإقرار بهذا رسميا خلال محاضرة الأمم المتحدة بمناسبة السنة الدولية للمرأة.

ب-أهداف المقاولتية النسوية: للمقاولة عدة اهداف من بينها مهام إجتماعية ، إقتصادية و ثقافية و هي:.

-**الأهداف الإجتماعة** : و هي تتمثل في فيما يلي:

-التقليل من البطالة و ذلك بخلق مناصب شغل و تحسين مستوى معيشة الأفراد

-إشباع رغبات و حاجات المستهلكين من السلع و الخدمات[2]

-إدراك حاجة المجتمع الضيق إلى سلعة غير موجودة

-إدخال منتوج في مناطق أخرى إلى مجتمعه بدافع الإنتماء لهذا المجتمع

-تحقيق الأمان الوظيفي

-خلق مناصب شغل جديدة

-الحفاظ على إسم العائلة

-تحقيق مركز إجتماعي

-**الأهداف الإقتصادية** : ينشئ الفرد مقاولة عادة من أجل تحقيق الربح النقدي، ذلك أنه السبيل لتحسين المكانة الإجتماعية و الوضعية المالية كما يمكن أن يكون لها أهداف على المستوى الكلي:

-زيادة الدخل الوطني وبالتالي الفردي

-زيادة الإنتاج الوطني مما يؤدي إلى التقليل من الإستراد و زيادة التصدير و بالتالي ربح العملة الصعبة و التقليل من التبعية الخارج

-تمويل خزينة الدولة و ذلك عن طريق دفع الضرائب و الرسوم

-التكامل الإقتصادي على المستوى الوطني

الأهداف الذاتية : إن إنشاء مقاولة يكون الفرد مالكها يسمح بإبراز طاقته ،و هذا يعتمد عليه إستمرار و نجاح المقاولة،و بالتالي لن يكون العائد الإقتصادي فقط هو سبب الإستمرارية بل ذلك تحقيق طموح الشخص و ثقته بقدراته ، حيث ينتقل الفرد من

مرؤوس إلى رئيس و مالك ،و بالتالي يتحرر من القيود و اللوائح التي كانت تحكم سلوكهم المرتبطة بالوظائف التي كانوا يشغلونها و بالتالي يمكنهم برمجة و تخطيط وقتهم وفق مصالحهم و بما يخدم المؤسسة .

ج العوامل التي تؤثر على المرأة المقاولاتية:

– تحديد الفرصة المقاولاتية

إن أغلب البحوث فيما يخص المرأة المقاولتية حول الصعوبات التي تواجهها تدور على التركيز على المستوى الجزئي و ليس الكلي، من ناحية الإقرار بهذه الخطوة، التحفيز، التمويل و الأداء، إن تحديد الفرصة المقاولتية يعتبر المسألة الأكثر أهمية في هذا الشأن، فأصعب الأمور بدايتها، فطبيعة النشاط الإقتصادي الذي تقرره المرأة المقاولتية قد يسهل او يصعب من مأموريتها، فالكثير من البحوث تؤكد على ان قرار الفرصة المقاولتية قد يكون ميزة تنافسية و دعم قوي بالرغم من عقلية المنطقة، من الطبيعي القول بان تحديد الفرصة المقاولتية ليس بالأمر بالسهل، فلكل رأسمال يجعل للفرصة سقفا، و كذا المستوى التعليمي و الثقافي، و لا ننسى طبعا الخبرة المهنية التي قد تكون واحدة من العوائق البارزة في تحديد الفرصة المقاولتية و خاصة إذا تعلق المر بالخبرة في نفس المجال[3].

– التحفيز:

إن تحفيز المرأة المقاولتية على مواصلة العمل حاز الكثير من الإهتمام من طرف الكثير من الكتاب، إن قرار النسوة المقاولتية بالدخول في هذه الخطوة قد ينعكس أساسا من محدودية فرص العمل في سوق العمل لتلك المنطقة، فقرار النسوة المقاولتية قد يكون أساسا بني على "إستراتيجية البقاء على قيد الحياة"، و من جهة أخرى قد يكون كطريقة للوصول إلى نوع من الاستقلالية، التحدي، المبادرة، و كذا النجاح و الرضا عبر بوابة المقاولتية، و بالاعتماد على هذا يختلف تحفيز المرأة المقاولتية حسب الدافع الذي تبرزه من هذه الخطوة، و الأكيد في الأمر أنه نمط تفكير الأفراد يختلف، و كذا ثقافة العائلات ، حسب النشأة و الاحتكاك مع غيرهم، فالبعض يعتبر دخول المرأة في مجال المقاولتية تفوقا عليه فيرفضه، و البعض الأخر يعتبره مكسبا فيدعمه.

– التمويل[4]:

يؤكد كل من CARTER and KOLCEREID على أن المرأة تبدأ مشاريعها المقاولتية بمستويات اقل لرأس المال مقارنة بالرجل، و بنسب أقل كذلك فيما يخص الإئتمانات المالية، فلقد ذكرا بان المرأة بطبيعتها لديها محدودية كبير من ناحية استثمار مدخراتها الشخصية، و يقول SHAW et al أن المرأة لا تميل إلى الاقتراض و أن لديها سجل غير حافل بالقروض مقارنة بالرجل و هنا إشارة إلى نقص الضمانات، و يؤكد نفس الكاتب في دراسات سابقة له على أن المرأة تميل

بالاعتماد على هذا المنطلق على التركيز في اختياراتها للفرص المقاولتية على مشاريع ذات طابع خدمي، الذي في الغالب يكون غير متطلب لرأس مال كبير و اقل من غيره من المشاريع و كذلك لسهولته النسبية.

– ثقافة المجتمع:

إن المتعارف عليه في دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط ان عمل البيت من أدوار المراة وهذا لا يشجع من تعدد أدوار عمل المراة داخل و خارج بيتها و لا يوفر لها الوقت من اجل قيادة مؤسسة لثقل المسؤوليتين ، و من جهة فإن السلوكيات المقبولة في المجتمعات العربية تحد من فكرة المقاولتية للمرأة، و من جهة أخرى فإن سمعة المراة الجيدة التي هي من إمتداد سمعة العائلة هي من ثوابت العائلات في هذه الدول، لذا فلها أثر كبير على قراراتها و تصرفاتها، ففي المناطق الريفية مثلا قد تنعدم فكرة تشجيع المرأة للمقاولتية التي تتطلب تنقلها الدائم و التقائها بالرجال .

– العوامل النفسية:

إن أحد أهم العناصر التي تؤثر على الأشخاص عندما يريدون الاستثمار في أحد الأنشطة من النوع الاقتصادي هو الثقة، و التي يقصد بها ثقة المحيطين بالشخص، ثقة العملاء، و الثقة بالنفس، كما أن روح المقاولة يتطلب حب المخاطرة، التجديد، القدرة على التأقلم مع المحيط وحاجيات الزبائن، اقتناص الفرص .بمعنى إمكانية الحصول على المعلومة... الخ.

– العوامل الذاتية[5]:

و تتعلق بشخصية المرأة و طبيعة تكوينها من النواحي السيكولوجية و الجسمية والعقلية ، فالمرأة بحكم طبيعتها تحتاج إلى التواصل النفسي و التشجيع و التعاطف، فإذا فقدت هذه المشاعر أصيبت حالتها النفسية بالجفاف و أنعكس ذلك في قدرتها على الإبداع و الإبتكار و التفكير الإقتصادي، إلى جانب أنها تكون منقسمة على ذاتها بين مشاعرها كأم أو زوجة وبين إثبات ذاتها عن طريق العمل الذي تختاره بإرادتها وتفرض وجودها الإجتماعي من خلاله.

– العوامل القانونية:

وهنا نتحدث عن القوانين والتشريعات، ففي بعض البلدان يوجد بعض المواد التي تحد من حرية المرأة في استعمال أملاكها، أو الحصول على قروض دون وجوب الرجوع إلى الزوج وأخذ موافقته[6] ، بمعنى اعتبار المرأة دائما كقاصر في هذه الناحية، وهذا من شأنه التسبب في عائق كبير يحد من حرية المرأة في التصرف ، و مثال ذلك تصريح الحصول على جواز السفر إلا عن طريق موافقة الزوج، وضرورة وجود محرم في حالات نادرة كالعربية السعودية، وهذا يضع المرأة في موضع غير متوافق مع التسيير الجيد للمؤسسة.

– المستوى الثقافي

و هو واحد من ابرز العوامل التي تؤثر في هذا النوع من القرارات، فالتي انسحبت من مقاعد الدراسة ليست نفسها من واصلت الدراسة في الجامعة و ليست من سافرت و مكثت في إقامة جامعية، فالجامعة تعطي نوع من التحرر و الفكر الذي

قد يساعد المرأة على الإقدام لإنشاء مقاولتية خاصة، و نجد في بعض المناطق و اغلبها الريفية منها ظاهرة الأمية التي تعتبر عائق كبير أمام تطور المقاولتية النسوية وهذا نظرا لكون مثل هذه الوضعية غالبا ما تمنع النساء من الحصول على المعلومات الضرورية التي تمكنها من اقتناص الفرص المعروضة .وهي أيضا تبعدهم عن برامج التكوين التي تمكنهم من تحسين الإنتاج والمردودية. كذلك تسبب الأمية صعوبات عل مستوى تسيير المؤسسة، وتبقي النساء مرتبطات كليا بالغير، وهذا الاعتماد على الغير يولد شعور بعدم الأمن ونقص الثقة بالنفس.

ثانيا: النماذج المفسرة لنشأة النية المقاولتية:

إن النماذج النظرية في تفسير النية المقاولتية أن نية الأفراد بالبدأ في مشروع ما هو إيحاء قوي بإمكانية تحول هذه النية الى عمل مقاولاتي، و قد تأتي وليدة عامل التأثر بالمشاريع الشبيهة و النماذج القائمة الناجحة، فمن الواضح أن المقاولتية هي إجراء ينبع من النية، و بالرغم من ان المقاول يستجيب لبعض الأسواق التي يعتبرها فرصة، إلا أنه في الغالب لا يمكن ان يصبح مقالا و يبقى تفكيره عالق الى غاية حدوث فعل/رد فعل أو إنعكاس لفعل ما، و قبل ظهور نماذج تفسير النية المقاولتية، كان هناك دراستين ، فالدراسة الأولى ركزت على الجانب النفسي و الخصائص النفسية للمقاول، الرغبة و كذلك سمات الشخصية، التي قد تجعلنا نفهم نجاح أو فشل المقاول، أما الدراسة الثانية ركزت على العامل الديموغرافي، و أهم ما ركزت عليه هو الجنس (ذكر/أنثى)، السن و كذا المجموعات العرقية، و تجدر الإشارة هنا أن كلا الدراستين ساعدتا في التعريف بالعلاقة ما بين بعض السمات للشخصية و بعض العوامل الديموغرافية، و كلاهما كذلك تم انتقادهما لضعف تفسيرها منهجيتهما في الشرح، و هذا يفسر ظهور نماذج اخرى تعتمد في أساسها على "النية" و تدور حول المتغيرات الفردية و بهذا فهي توسطت الدراستين السالفتين الذكر.

– أهم نماذج تفسير نشأة النية المقاولاتية

إن العديد من النماذج التي حاولت تفسير العلاقة ما بين الخصائص الشخصية للأفراد و نيتهم المقاولتية (Bird Shapero 1982) (Boyd and Vozikis 1994) (1988) و هذه النماذج إعتمدت بصفة كبيرة على دراستين بصفة أخص و هما[7]:

- VIZ و يدعى نموذج الحدث المقاولاتي و هو خاص بالكاتب Shapero 1982

- نظرية السلوك المخطط و هو خاص بالكاتب Ajzen 1991

و العديد من الورقات البحثية ساهمت في الأدبيات المقاولتية بالعديد من النماذج الأخرى بغية إعطاء الصورة الواضحة في تفسير ظاهرة المقاولتية.

أ: نموذج الحدث المقاولاتي Shapero 1982

إن هذا النموذج هو مساهة سابقة لباقي الدراسات في الأدبيات المقاولتية و ساهم في تأليف هذا العمل كل من Shapero و Sokol، و عنونت ورقتهما البحثية تحت إسم: الأبعاد الإجتماعية للمقاولتية، و ركزوا بدرجة أولى على الحدث المقاولاتي و ليس المقاول في حد ذاته كمحور للدراسة، فجعلا الحدث المقاولاتي متغير تابع و الأفراد كمتغير مستقل مع الحالة : الإجتماعية، الإقتصادية، السياسة و الثقافية، Shapero و Sokol

حاولا الإجابة على سؤالين و هما:

- ما هي الأسباب التي يمكن أن تغير من حياة الأفراد؟

- لماذا يختار الأفراد السير على طريق خاص بصرف النظر على الكثير من الخيارات الأخرى؟

إن هذا النموذج ينظر الى النية على أساس أنها تابعة لثلاثة عوامل:

1- الرغبة و الإنجذاب الشخصي لبدأ المشروع: و قد يحدث هذا العامل بعوامل داخلية و خارجية إثر الإحتكاك بالغير.

2- النزعة الطبيعية لإصدار القرار: و هذا العامل يقصد به "سأفعلها" "I'll do it"

3- دراسة الجدوى و القدرة: و تعني درجة إحساس المقاول بقدرته شخصيا على البدا في المشروع

الشكل رقم (01): نموذج الحدث المقاولاتي Shapero and Sokol 1982

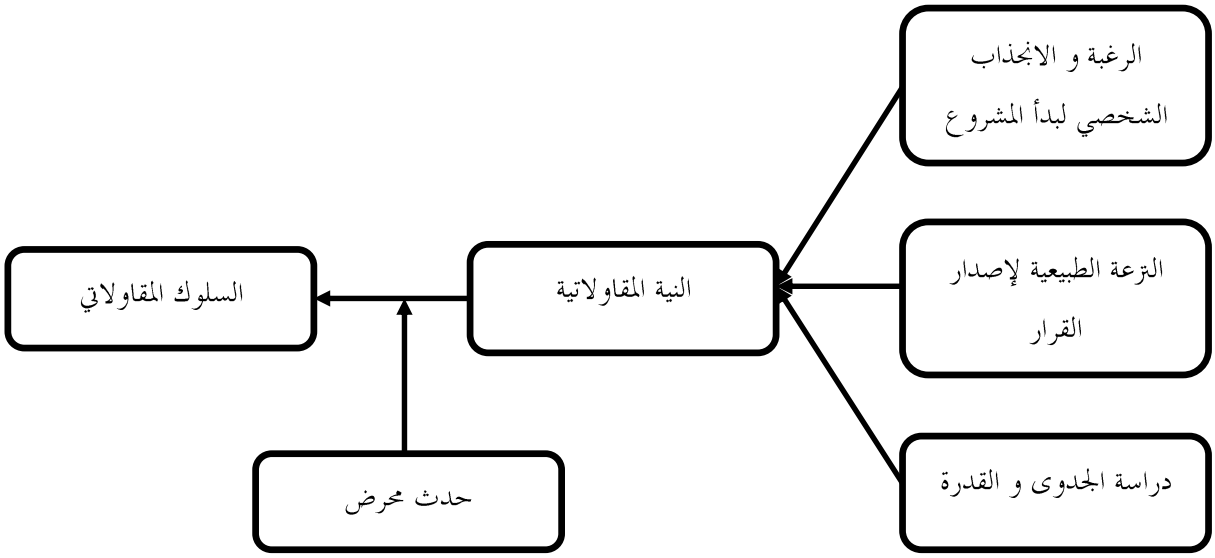

المصدر: Indira Singh & T. Prasad, Entrepreneurial Intent

إن هذا النموذج يشرح مفهوم منبع النية المقاولاتية عبر ثلاثة متغيرات، و التي بدورها تسبق توجهاتالفرد، و رغم اختلافها لكنها مرتبطة فيما بينها و هي:

- **الموقف اتجاه التحرك**: و تدور في عمومها هذه الفكلاة حول فكرة الرغبة و تعتمد على ما يمكن أن يكون كنتيجة محتملة ينتظرها الفرد من هذا السلوك.

– **المعايير الذاتية**: إن أي قرار مصيري في الغالب سيصاحبه ردة فعل من الأقربين سواء العائلة و الأهل أو كذلك الأصدقاء، فالمعايير الذاتية هي نتاج الضغط الإجتماعي الذي يمكن أن يتعرض له الفرد.

إدراك الرقابة على السلوك: و هي تعكس الجدوى المدركة من القيام بهذا السلوك، و بالتالي فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم الكفاءة.

ج: النموذج المقاولاتي المحتمل (1994) Krueger & Brazeal:

يؤكد هذا النموذج على أن إنشاء الرغبة المقاولتية لدى الأفراد و دراسة الجدوى جزءان لا يتجزآن و وجب العمل بالتكامل بين النموذجين (السلوك المخطط و الحدث المقاولاتي)، فيعتبر أنه من المصداقية ان ينظر الى السلوك من وجهتين أحدهما "مرغوب فيه" و ثانيهما "أنه ذو جدوى"، و هذه الطرح لهذا النموذج لم يكفتي عند هذا القدر لكي يشرح النية، و إنما تعدى ذلك إلى فكرة ان "الرغبة" و "الجدوى" غير كافيتين تماما للتحرك بالرغم من مصداقيتهما و تبقى العقدة التي لم تفك في أنه أضاف هذا النموذج عامل آخر تحت اسم "التهور" أو "الإلقاء بالنفس" فهذا بنقصانه قد يبقى المصداقية حبرا على ورق، و الشكل التالي يوضح النموذج المقاولاتي المحتمل:

الشكل رقم (03): النموذج المقاولاتي المحتمل (1994) Krueger & Brazeal:

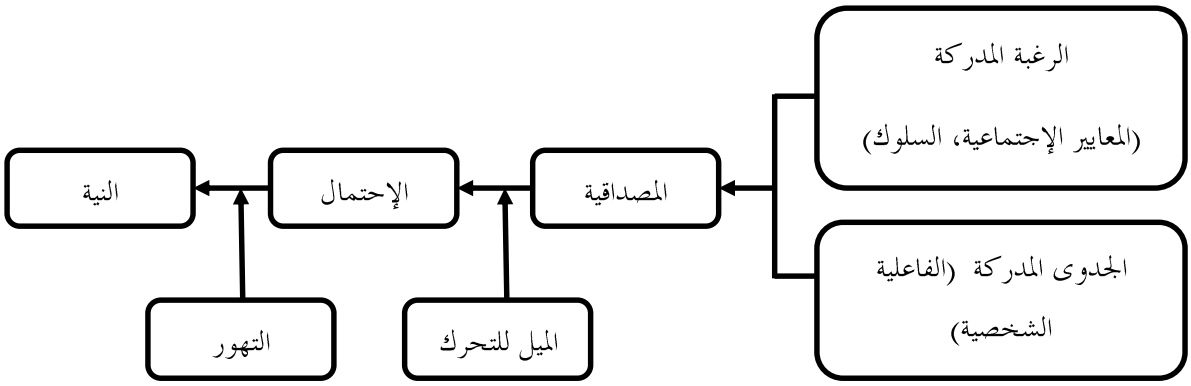

المصدر: Krueger & Brazeal[8], Entrepreneurial Potential and Potential Entrepreneurs 1994

د: نحو نموذج مقاولاتي منقح (نموذج السياق الخاص للنية المقاولاتية):

قام (2007) .Carsrud et al بدراسة معمقة بعدما لاحظ ضعف كفاءة النماذج السالفة الذكر في تفسير النية المقاولاتية، و يقول أن دراسة النية المقاولاتية لحد الان لا تتعدى الحيز النظري حيث "التحفيز" "الهدف" "تقييم الفرصة" لم يعطى لهم القدر الكافي من الإهتمام في تفسير النية، ففي النموذج (1994) Krueger & Brazeal لا يحتوي على هذا النوع من المتغيرات و لهذا فيعتبر نموذج محدود هيكل العمل بالرغم من حداثته مقارنة ببقية النماذج، و الملاحظ كذلك انه يفتقر إلى ما يعرف بالتحفيز الذي قد يكون له يد محركة في النية المقاولاتية، و لهذا لجأت (2008) Elfving إلى إعتبار نموذج (1994) Krueger & Brazeal كنقطة بداية لبحثها لمواصلة معرفة الحقيقة بصورة أوضح، و طرحت اشكاليتها على النحو التالي: ما هي خصائص النية المقاولاتية؟ كيف تنشأ النية المقاولية؟، و كانت نتائج بحثها ملخصة نموذج سمته: "نموذج السياق الخاص للنية المقاولاتية"[9]، و يجسد هذا النموذج مراحل و هيكل بناء النية المقاولاتية و طرحها هذا يؤثر بدوره على السلوك المقاولاتي:

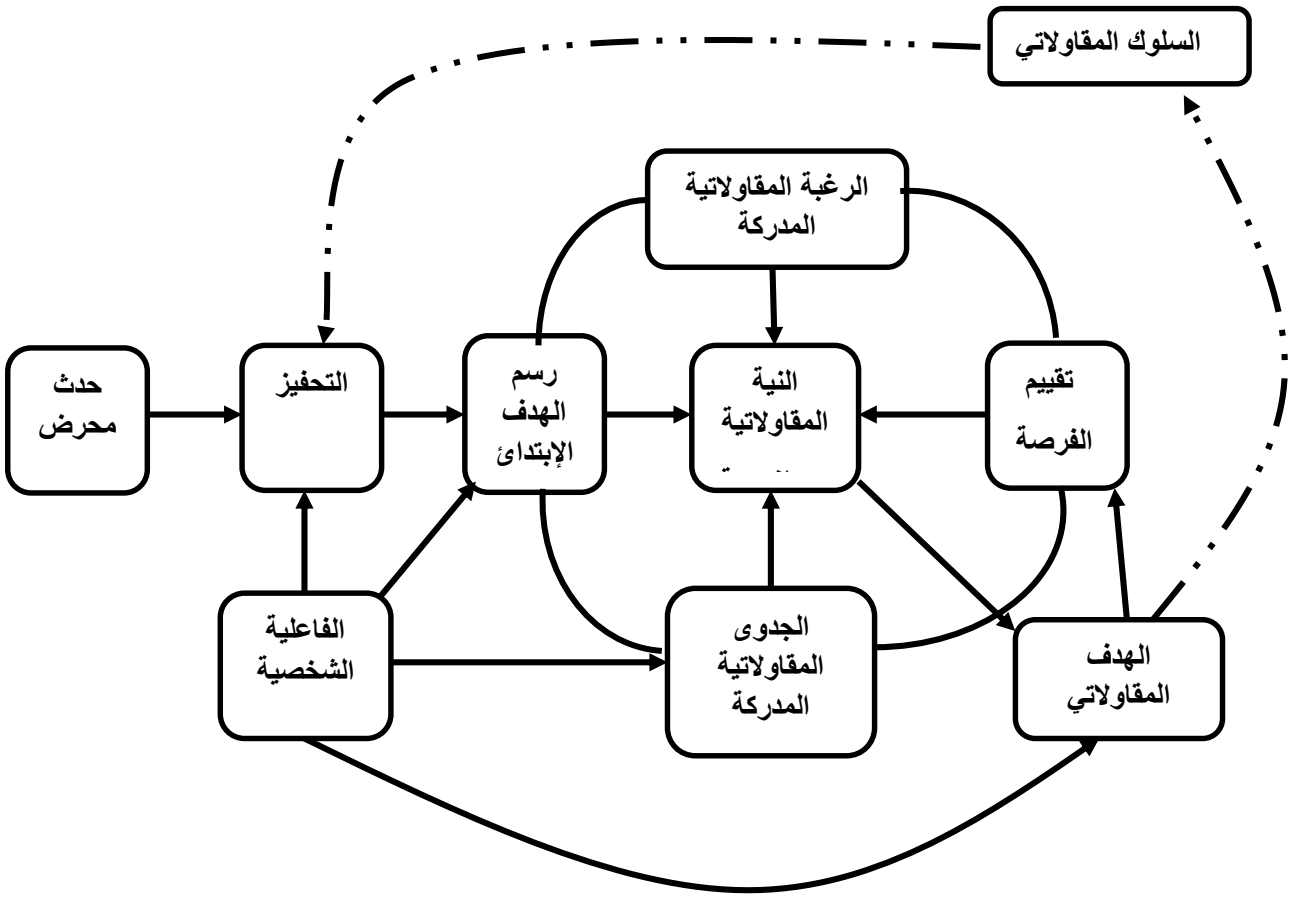

الشكل رقم (04): نموذج السياق الخاص للنية المقاولاتية

المصدر: Jennie Elfving, Malin Brännback, and Alan Carsrud, Toward A Contextual Model of Entrepreneurial Intentions

إن متغيرات هذا النموذج تعبر عن آلية مراحل تشكيل النية المقاولاتية، و هذا الإلقاء يوضح بشكل كبير تأثير النية المقاولاتية على السلوك المقاولاتي، و لكن هذا الأثر يتوسطه الهدف المقاولاتي و لهذا السبب فإن فهم الهدف المقاولاتي هو مهم جدا لفهم السلوك المقاولاتي، و بإعتبار ان الأهداف تختلف ، فرسم الهدف الإبتدائي و الهدف المقاولاتي النهائي يعكسان فكرة هرمية الأهداف، و هي بالذات الفكرة التي طرحها Bagozzi and Dholakia (1999) فيقولا أن الأهداف بشكلها الرأسي التنازلي هي أهداف "رئيسية" و "تابعة (ثانوية)" و أن التحول من الأهداف المقاولتية إلى العمل المقاولاتي هو على الأرجح يأتي نتيجة عوامل غير إرادية،و هو بهذا الطرح يوحي إلى قصور هذا النموذج و يعتبر أنه ابعد نقطة يصل إلى شرحها هي مستوى "النية" و لا يفسر "متى" أو "كيف" تتحول إلى "عمل"

ه: النموذج الإقتصادي النفسي:

هو واحد من النماذج التي تحاول الوصول الى تفسير عادل و أقرب للواقع للنية المقاولتية، و يعتمد على عدة متغيرات و هي:

1- الإقتناع:

يقترح هذا النموذج أن يجعل هذا المتغير كمتغير أساسي لخلق النية المقاولتية، و كأن أولا يجب أن يقتنع المقدم على هذه الخطوة آن يكون له إيمان راسخ بأن هذا سيكون ملائم و دائم له، فهذا المفهوم يقترب في طرحه الى فكرة "الفاعلية الشخصية" التي طرحها Krueger & Brazael, 1994 و غيرهما في النماذج الأخرى.

2- الحالة:

إن أهمية عامل الحالة يؤثر على القرار المقاولاتي، و ليس حكرا على هذا النموذج فقط، بل سبه غيرهم من الكتاب في نماذجهم الأخرى مثل "Bird (1993), Martin (1984) and Shapero & Sokol (1982)" و ما يحولون شرحه من خلال هذا العامل هو رسم صورة حيث يكون العامل على إنشاء المشروع يقف على "نافذة فرصة" أو "إحلال حالة بحالة"، فالحالة الوظيفية الحالية قد يكون لها شان كبير في نشأة و التأثير على النية المقاولتية، و تجدر الإشارة هنا إلى أنه العديد من الدراسات وصلت إلى نفس النتيجة (قوة الإرتباط بين الحالة و نشاة النية المقاولتية) مثل ما جاء به كل من " .cf) "Hamilton, 1989; Reynolds, 1991)

3- الموقف العام[10]:

إن العديد من المواقف العامة تم دراستها على أساس أنها مؤثرات على النية المقاولتية في عدة نماذج، فبزيادتها و نقصانها يزيد و ينقص عزم (إقتناع) الأفراد على الإقدام، و لا يقصد بزايدتها و نقصانها من ناحية حدتها فقط، بل كذلك على عددها، و من أهم ما ذكر في هذا السياق هو "تغيير-التوجه *Change-orientation*" و كانت هذه الفكرة للكاتب Ronen's (1983) و كذلك "البحث عن التجديد quest for novelty" للكاتب (cf. also Wärneryd, 1988)، و هما مقياسان لم يتطرق لهما من قبل، و هما يعكسان فكرة تفضيل/عدم تفضيل التحول في الحياة.

الشكل رقم (05): النموذج الإقتصادي النفسي

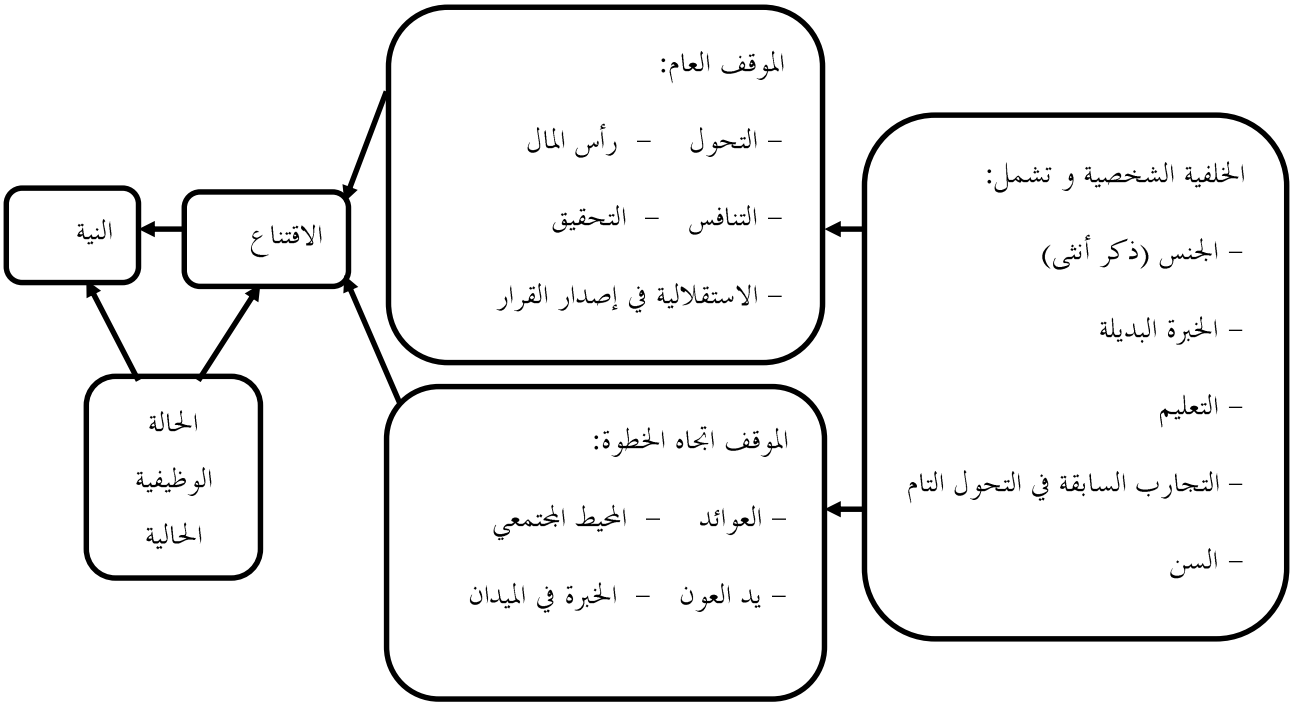

المصدر:Per Davidsson, determinants of entrepreneurial intentions

ثالثا: دور الدولة و أجهزتها في إنشاء و دعم المقاولاتية النسوية:

قبل التطرق لمجهودات الدولة في تدعيم المقاولاتية، تجدر الإشارة إلى أن هذا المجهودات لا تفرق بين المقاولات النسوية آو غيرها، فهي تخضع إلى مبدأ المساواة بين الجنسين، و لقد قامت الدولة بالاهتمام بالصناعات الصغيرة و المتوسطة من خلال عدة برامج قصد تقييم و تشجيع هذه المشاريع، ففي بادئ الأمر كانت برامج المندوبيات المعنية بهذا النوع من المشاريع من دنو سقف التمويل مما حد نشاطها، و من تم إنشاء الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب عام 1996 التي تعتمد في تمويلها على موارد الصندوق الوطني لدعم التشغيل الذاتي و كذلك مساعدة الجهات الدولية المتمثلة في برامج التعاون الدولي لتحسين أداء المؤسسات المصغرة، و يمكن تلخيص هذه البرامج في:

-برنامج الأورو – متوسطى لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف لتحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيلها

- التعاون مع البنك الإسلامي حيث تم الإتفاق على خط تمويل لتلك المؤسسات و تقديم مساعدة فنية متكاملة لإستحداث نظم المعلومات و دراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة.

- التعاون من البنك الدولي حيث تم إعداد برنامج تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات الصغيرة.

- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حيث تم الإتفاق على المساعدة الفنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع للصناعات الغذائية.

و أما فيما يخص الهيئات المساعدة تتمثل فيما يلي:

أ: **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** المرسوم التنفيذي رقم 96-296، و موجهة للشباب اصحاب المشاريع البالغين نا بين 1- و 35 سنة، و يقدر سقف الإستثمار بـــ 10.000.000 دج و من مهامه:

1- تقديم الدعم و الإستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة.

2- متابعة مسار التركيب المالي و تعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع

3- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات الصغيرة كل المعلومات ذلت الطابع الإقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي لممارسة نشاطاتهم.

ب: وكالة ترقية و تدعيم الإستثمارات:

المرسوم رقم 12-93 : و قد أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الإستثمار الصادر في 1993 و هي مكلفة بمساعدة أسحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بلإقامة استثماراتهم من خلال إنشاء شباك موحد وحيد يضم الإدارات و المصالح المعنية بالإستثمارات و إقامة المشروعات و ذلك بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية و القانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما.

و للوكالة مهام يمكن تلخيصها في:

أ- متابعة الإستثمارات و ترقيتها.

ب- تقييم الإستثمارات و ترقيتها.

ج- تقييم الإستثمارات و تقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الإمتيازات.

د- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الإستثمارات.

ه- منع الإمتيازات المتعلقة بترقية الإستثمارات.

و- مراقبة و متابعة الإستثمارات للتم في إطار الشروط و المواصفات المحددة.

ي- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج و المواد الأولية

ج: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 14-04 المؤرخ بتاريخ جانفي 2004، و هو جهاز يعنى بتنمية روح المقاولتية عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في إندماجهم الاجتماعي و إيجاد ضالتهم، و تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المضغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة، و أما القرض المصغر هو سلفة موجهة للمشاريع التي تبلغ كلفتها 30000 دج لأجل شراء مواد أولية قصد تحديث نشاط ما، و تتراوح ما بين 50000دج و 400000 دج لجل شراء عتاد صغير و مواد اولية للإنطلاق في العمل، و يتم تسديده على مدى ستة إلى خمس سنوات (من 12 الى 60 شهرا)، و هذا القرض موجه للنساء الماكثات في البيت و مواطنين بدون دخل أو ذوي مداخيل غير مستقرة و غير منتظمة و تتمثل المهام الأساسية للوكالة[11] في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما.
- دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

و كذلك من مهامه انه يقوي العلاقات مع البنوك و المؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الإستثماري.

د: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أنشئ صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم02 نوفمبر 2002 ، الذي يعتبر من أهم الأدوات المالية المتخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تضطلع بمهمة معالجة أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية.

– مهام صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتولى الصندوق القيام بالمهام التالية

أ- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية :

- إنشاء المؤسسات.
- تجديد التجهيزات.
- توسيع المؤسسات.

ب- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما[12] .

ج- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة

د- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها

ه- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق

و- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ي- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق

كما كلف كذلك الصندوق بالقيام بالمهام التالية

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار
- ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

ه: الجهاز المسير من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة[13]:

أنشأ عام 1994 و له علاقة بالفئات المسرحة من العمل لأسباب اقتصادية خاصة بالمؤسسة و السعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل، و تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي و شبه الجبائي و في مجال تشجيع الإستثمارات، و تتمثل هذه التحفيزات على وجه الخصوص في تخفيف أعباء الضمان الإجتماعي، و تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي IRG و الضريبة على أرباح الشركات IBS ، و للإستفادة من مزايا الصندوق يجب أن تتوفر ما يلي:

- أن يتراوح سن المستفيد ما بين 35-50 سنة
- عدم ممارسة نشاط خاص منذ سنة.
- عدم الإستفادة من نشاط آخر بإحداث نشاط.
- امتلاك مهارت و تأهيلات لها علاقة بالنشاط المرغوب فيه.

و تتمثل أهم الإمتيازات الممنوحة من الصندوق بالإضافة إلى الإستشارة و مرافقة خاصة في:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للتجهيزات المتحصل عليه.
- الإعفاء من حقوق التحويل.
- تخفيض الرسوم الجمركية الى 5%.

أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد و قرض بنكي بفوائد مخفضة و مساهمة مالية شخصية من الشاب المقاول، و قد تم إدخال تعديلات على بعض الرسوم و الحكام المتعلقة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سنة 2010،

حيث تم رفع مبلغ الإستثمار إلى واحد مليار سنتيم و حددت التعديلات الجديدة نسب الدعم و جعلتها تتراوح ما بين 5% الى 25% حسب قيمة الإستثمار[14].

و: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) و الهيئات المكملة لها:

نظرا لبعض الصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية و من اجل تجاوزها و محاولة استقطاب و توظين الإستثمارات الوطنية و الأجنبية فقد أنشات الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم 01/03 المتعلق بتنمية الإستثمار، و هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و من مهامها:

- ضمان ترقية و تنمية و متابعة الإستثمارات.
- استقبال و اعلام و مساعدة المستثمرين الوطنيين و الأجانب.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالإستثمار.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار
- تسيير صندوق دعم الإستثمارات.
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالإستثمار[15].

و لهذا الوكالة هيئات مكملة و هي:

أ- المجلس الوطني للإستثمار: يرأسه رئيس الحكومة و هو مكلف بما يلي:

- اقتراح استراتيجية و أولويات الإستثمار.
- تحديد الإمتيازات و أشكال دعم الإستثمارات.
- تشجيع إنشاء إنشاء و تنمية المؤسسات و الأدوات المالية المتعلقة بتمويل الإستثمارات.

ب- الشباك الموحد: و هو تابع للوكالة و يضم الأدوات و التنظيمات التي لها علاقة بالإستثمار و يقمو بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية بالتنسيق مع الجهات و الهيئات التي لها علاقة بإقامة المشروعات و منها المركز الوطني للسجل التجاري و مديرية الضرائب و الوكالة العقارية و لجان دعم المشاريع المحلية و ترقيتها و مديرية الضرائب، مديرية السكن...الخ.

ج- صندوق دعم الإستثمار: و هو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الإستثمارات.

ي: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أ- تقديمها: أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بمقتضي القانون المؤرخ رقم 96/296 بتاريخ 1996/09/08 و المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231 المؤرخ في 13 يونيو 1998، طبقا لهذا المرسوم تنشأ هيئة ذات طابع خاص بما تعرف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و يمكن تعريفها:

"هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة إنشاء مشروع".

و لقد عرف هذا الجهاز في الآونة الأخيرة جملة من التدابير، أدرجت خلال مجلس الوزراء المنعقد في 22 فبراير لتعزيز هذه الآلية التي تهدف الى تشجيع و دعم الشباب أصحاب الأفكار الإستثمارية الراغب في إنشاء مشروع استثماري تصل تكلفتها 10.000.000 دج من خلال منح امتيازات تشجيعية و تسهيلات عديدة

ب- التسهيلات التي تقدمها الوكالة:

- مساعدات مجانية (استقبال - إعلام - مرافقة - تكوين).

- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحلة الإستغلال).

- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة - تخفيض نسب الفوائد البنكية)

حيث وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل و التشغيل و تضطلع بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية.

ج- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :تضطلع الوكالة بالمهام الرئيسية الآتية

- تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- تسير الوكالة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، لاسيما في منح الإعانات و تخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها.

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود .

- دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها[16].

د- شروط التأهيل الواجب توفرها في المستثمر للاستفادة من التمويل :ينبغي استيفاء الشروط التالية:

- أن يكون الشاب بطالا .

- أن يتراوح سنه بين 19 و 35 سنة.

- يحدث الاستثمار ثلاثة (03) مناصب شغل دائمة على الأقل) بما في ذلك الشركاء

- يمكن رفع سن مسير المؤسسة المنشأة إلى أربعين (40) سنة كحد أقصى.

- أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات الصلة بالنشاط المرتقب ممارسته .

- تقديم مساهمة شخصية لتمويل المشروع الاستثماري.

ه- أشكال صيغ التمويل المقترحة :يعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب في هذا الإطار على صيغتين أو شكلين أساسيين بشرط أن لا تتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحددة في إطار جهاز ANSEJ:

1- التمويل الثلاثي :وهي عبارة عن تركيبة مالية، يساهم فيها ثلاث أطراف) صاحب المشروع

.بمساهمة مالية شخصية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقرض بدون فوائد، والمؤسسات المصرفية العمومية بقرض للمدى المتوسط.

تحدد نسبة مساهمة كل طرف في الهيكل التمويلي للمشروع وفق مستويين حددهما القانون من خلال المرسوم التنفيذي رقم 11/103 لا سيما المادة الثالثة التي تنص على "يتوقف الحد الادنى للأموال الخاصة على مبلغ الإستثمار المراد إحداثه او توسيعه" و المادة الرابعة تنص على "يتراوح مبلغ القروض[17] غير المكافأة (بدون فائدة)، حسب كلفة الإستثمار لإحداث أو توسيع الأنشطة و ذلك حسب المستويين الآتيين"

المستوى الأول : قيمة الاستثمار حتى 5,000,000 دج

المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة"أنساج"	قرض بنكي
1بالمائة	29بالمائة	70بالمائة

المستوى الثاني : قيمة الاستثمار من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج.

المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة "أنساج"	قرض بنكي
2بالمائة	28بالمائة	70بالمائة

2- التمويل المزدوج:

في هذا الشكل من التمويل ، المساهمة الشخصية تكمل عن طريق قرض بنكي بدون فوائد مقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، وهيكلة هذا النوع من التمويل ، موزعة على مستووين:

المستوى الأول : قيمة الاستثمار حتى 5.000.000 دج

المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة "انساج"
71بالمائة	29بالمائة

المستوى الثاني :قيمة الاستثمار من 5,000,001 إلى 10,000,000 دج

المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة "انساج"
72بالمائة	28بالمائة

و- الصيغ الجديدة لتمويل أصحاب المشاريع

ساهمت التعديلات الجديدة التي أدخلتها الحكومة على إجراءات دعم تشغيل الشباب مؤخرا في ارتفاع عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث جاءت هذه التعديلات كمايلي[18]:

القرض الإضافي غير المكافئ: تم إدراج ثلاث قروض جديدة بدون فائدة للشباب البالغين من العمر ما بين 19 و 40 سنة، جاءت كمايلي:

أ. **مكاتب جماعية**: هده الصيغة موجهة إلى حاملي شهادات التعليم العالي، للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية، طبية، محاماة...الخ، بحيث لا يمكن أن يتجاوز مبلغ هذا القرض 1.000.000دج؛

ب. **ورشات متنقلة**[19]: هده الصيغة موجهة إلى حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة متنقلة لممارسة نشاطات، كهرباء، التدفئة، ودهن...الخ، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000دج، وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرض يمنح فقط عندما يلجأ الشاب صاحب المشروع إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط؛

ج. **أصحاب المشاريع**: هده الصيغة موجهة إلى الشباب أصحاب المشاريع، للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000دج، ويمنح فقط عند اللجوء إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات التي أضحى من الضروري الإجابة عنها و تسليط الضوء عليها، خاصة و الجزائر اليوم تمر بمرحلة إنتقالية ، وكون المرأة في الجزائر لها خصوصيتها، ظروفها و دوافعها التي أخرجتها الى ساحة المقاولاتية و اقتحامه بل و المنافسة فيه في بعض الحالات، فللحالة الاقتصادية أسباب أدت بالمرأة للأخذ بهذه الخطوة، لكن النماذج في تفسير النية المقاولاتية كانت اشمل من هذا، بل جعلت للمرأة عدة مقاربات كأسباب و دوافع تسوقها إلى مجال المقاولاتية، فالمرأة أصبحت بالمقاولاتية تحمي إنسانيتها و تثبت نفسها ، و في الوقت ذاته تمكنت أن تجعل من مبادرتها و قوة إرادتها لنفسها مركزا إجتماعيا داخل المجتمع، و اغلب ما اتفقت النماذج في إيصاله هو أن النية المقاولاتية تبقى على شكلها هذا إذا لم تقرن بنوع من التهور ((Krueger & Brazeal (1994) أو حدث محرض (Shapero and Sokol 1982) لكي تتحول إلى "تحرك" ، لم تكتفي الدولة بدور المراقب "للتحرك" هذا، بل أنشأت لهذا برامج كثيرة و على فترات مختلفة بمميزات عديدة من اجل مرافقة هذه النوايا و تحويلها إلى مؤسسات و مست هذه البرامج عدة جوانب كالتمويل، المرافقة، الضمانات، التقييم و الكثير من أشكال الدعم الفني.

الهوامش

[1]– سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمراة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، 2007/2006، ص 36.

[2]– شلوف فريدة، المراة المقاولة في الجزائر "دراسة سوسيولوجية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2009/2008، ص 56-57.

3 - Erin Kepler & Scott Shane Shaker Heights Erin Kepler & Scott Shane Shaker Heights, Are Male and Female Entrepreneurs Really That Different?, SBA office of advocacy, September 2007, P18.

4 Dima Jamali, Constraints and opportunities facing women entrepreneurs in developing countries A relational perspective, Olayan School of Bussiness, American University of Beirut, Beirut, Lebanon, Emerald,5 January 2009, P 233-236.

[5] مصطفى الخشاب ، دراسات في علم الإجتماع العائلي ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1981 ، ص 216.

[6] مقال نشر في صحيفة المدينة، يومية تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر،الكاتبة: د .سهيلة زين العابدين حماد ، عنوان المقال " سفر المرأة بدون محرم "، 2011/09/20، ص 02.

7 Indira Singh & T. Prasad, Entrepreneurial Intent – A Review of Literature, Ninth AIMS International Conference on Management, Symbiosis International University (SCMHRD), Pune, January 1-4, 2012, P 02-04

[8] Krueger & Brazeal, Entrepreneurial Potential and Potential Entrepreneurs, ET&P, Baylor university, 1994, P 95.

9 Jennie Elfving, Malin Brännback, and Alan Carsrud, Toward A Contextual Model of Entrepreneurial Intentions, Springer Science+Business Media, Karleby, Finland, 2009, P23-27.

10 Per Davidsson, DETERMINANTS OF ENTREPRENEURIAL INTENTIONS, Jönköping International Business School (JIBS), SWEDEN, 1995, P 4-6

11 http://odejsetif.com/wp-content/uploads/ansej.pdf

[12]– عادل زقرير و آخرون، دور صندوق ضمان القروض في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة للملتقى الوطني حول: "واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص 3-4.

[13]– غانم بلحوي، دور الأجهزة العمومية للتشغيل في الجزائر في مجال ترقية التكوين، وزارة العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي، 2013، ص 20

[14]– محمد الناصر حميداتو و العيد غربي، إسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة للملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18-19 أفريل 2012، ص 12-13

[15]- صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإقتصادية و عليم التسيير، العدد 03، 2004، سطيف، ص 36-37.

16 http://www.ansej.org.dz/GenerateurAr.aspx?PageGenerer=ANSEJenBrefar 06/03/2014 - 15:08

17 ttp://www.elmouwatin.dz/ 06/03/2014 - 15:23

[18]- الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 11-103 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، العدد 14، المؤرخ في 2011/03/06، الجزائر، ص18.

[19]- عبد الحميد برحومة و طلال زغبة، دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات دعم الشباب في القضاء على البطالة- حالة ولاية المسيلة، مداخلة للملتقـــى الدولي حـــــــول:"إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ، 15-16 نوفمبر 2011م، ص 15-16